

طلب  
زارة خزانة زوجه  
القاسم ما دونه وطلبه  
له ان نفقه وتزوج

الولاية لا تبطل بمجرد المرض مع سلامة العقل المتبقي عليها صلاح المتوفى باجماع  
 العلماء والاعمال **مسئله** في امارة ارض فاقعة ان زوجها القاب مات ووقع ثمنها  
 صدقه لبل لبل ان تقصد وتزوج امه لا **اجاب** نعم لا ذلك كما ذكره في النكاح  
 واجتبه في غيرها والله اعلم **مسئله** في الجارية لو كانت لوجه كانت امة للان  
 فاعتق لبل لم ان يتزوجها امه لا **اجاب** نعم لم ان يتزوجها ان كانت امة عنده  
 او وقع في كلبه انها صالحة لان النكاح طاروا من ان وقع باهم مختبر  
 لم يعلم خلافة وصحة النكاح لا تقع ما يطرق غيره كالموت والارث والله اعلم  
**مسئله** في رجل مضطرب كان من ابيه بصدقة من المسلمين وانفق على مقدار  
 المبرر نفقته من غير عقد نكاح شرعي فمعه مائة حقرا ولا يدرى ما مضى  
 منه ان نفقه فنفقها وان يستدين وينفق ليرجع على الخاطب ففرض  
 خضوعه ولم يسه له النكاح الا حصل عقد نكاح شرعي عليها ام لا بل ما تقدم  
 يكون عقدا شرعيا ام لا حيث لم يثبتها عقد **اجاب** لا يكون ما تقدم  
 عقدا حيث لم يثبتها عقد شرعي ولا رجوع له على الخاطب للتحريم  
 عدم صحة النكاح والامر بالاستنابة كرهتها ليست زوجة بل هو خالة  
 لهذه اجنبية والله اعلم **مسئله** في ما نفقة وكما سبق في تزوجها  
 بشهادة رجلين عرفيا بالتعريف والهدى فنفقها فهل لا يقبل بغير الوالد  
 وجده ولنزله في الشهادة منه لوجهه والى العقد الصادر في هذه  
 ام لا **اجاب** العقد الصادر في هذه صحه وانما النكاح  
 لا على حاجتها في حدود ما بين الامارات نفق وزوجها ان الشهادة  
 او على ما على الصحيح ان شرطه على اتمام الكهول على الشهادة عليها قوله  
 كتحصيل اهل بيته وامامه الكمال من اصله في يشترط فيها التعريف اصله  
 والله اعلم **مسئله** في الجمع بين المرأة وبني بنت بنت  
 هل يجوز ام لا واذا قلتم بعدم الجواز دخل الزوج على بنت بنت بنت بنت  
 المدخول بها ثلثا وانت منه بنت طبع بنت بنت بنت بنت بنت بنت  
 فاعلمه بعض الفقهاء بعدم جواز ذلك على خالة امها فمتنع منها فيما  
 اكلم في ذلك النكاح وما يرتب عليه من الوطى جلا لظيمة الوطى ونسب الابن  
 المحي ووجب الجرم **اجاب** في الجواز فلا تايل به الامتحان التي وداد  
 الظاهري رجل له بعبانه من النكاح واما الخط وهو وطى بشهوة يتولد به  
 الزنا عنه فلا ضرر الزنا ولا يعرف حيث كان جالسا فكمه في عالم منته  
 واما الولد فثبت نسبه منه وحكمه بنوته له واما الجرم فالواجب في مثل

التزويج  
 لك معناه زوجتها لا يبدل الحكم ان وليها ان اذا تزوجت انعاده عنها بلفظ  
 والبيعة وهذه المسئلة كز السوال عنها وتكررت في غيرها ولم ادرى حرم بها ولا  
 بها يستول به عليها غير ما هنا من قوله ويستحل لك والذي يطول ان زوجتها  
 لك كوليها لك اذا ما تزوجت لغيره جاز في الاخرى وعلى ان تتصل في المسئلة فانه  
 توبيل في وليها كالمستأجر منه لا يحل صلاته وزوجتها لك واذا نظرنا الى  
 عرف راسخين بلادنا كان زوجتها لك مثل زواجها لك لان فرق لا يبرح روفه  
 ببعي لا حاكم والله اعلم **مسئله** في رجل مضطرب كان من ابيه بصدقة من المسلمين  
 وانفق على مقدار المبرر نفقته من غير عقد نكاح شرعي فمعه مائة حقرا ولا يدرى  
 ما مضى منه ان نفقه فنفقها وان يستدين وينفق ليرجع على الخاطب ففرض  
 خضوعه ولم يسه له النكاح الا حصل عقد نكاح شرعي عليها ام لا بل ما تقدم  
 يكون عقدا شرعيا ام لا حيث لم يثبتها عقد **اجاب** لا يكون ما تقدم  
 عقدا حيث لم يثبتها عقد شرعي ولا رجوع له على الخاطب للتحريم  
 عدم صحة النكاح والامر بالاستنابة كرهتها ليست زوجة بل هو خالة  
 لهذه اجنبية والله اعلم **مسئله** في ما نفقة وكما سبق في تزوجها  
 بشهادة رجلين عرفيا بالتعريف والهدى فنفقها فهل لا يقبل بغير الوالد  
 وجده ولنزله في الشهادة منه لوجهه والى العقد الصادر في هذه  
 ام لا **اجاب** العقد الصادر في هذه صحه وانما النكاح  
 لا على حاجتها في حدود ما بين الامارات نفق وزوجها ان الشهادة  
 او على ما على الصحيح ان شرطه على اتمام الكهول على الشهادة عليها قوله  
 كتحصيل اهل بيته وامامه الكمال من اصله في يشترط فيها التعريف اصله  
 والله اعلم **مسئله** في الجمع بين المرأة وبني بنت بنت بنت بنت  
 هل يجوز ام لا واذا قلتم بعدم الجواز دخل الزوج على بنت بنت بنت بنت بنت  
 المدخول بها ثلثا وانت منه بنت طبع بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت  
 فاعلمه بعض الفقهاء بعدم جواز ذلك على خالة امها فمتنع منها فيما  
 اكلم في ذلك النكاح وما يرتب عليه من الوطى جلا لظيمة الوطى ونسب الابن  
 المحي ووجب الجرم **اجاب** في الجواز فلا تايل به الامتحان التي وداد  
 الظاهري رجل له بعبانه من النكاح واما الخط وهو وطى بشهوة يتولد به  
 الزنا عنه فلا ضرر الزنا ولا يعرف حيث كان جالسا فكمه في عالم منته  
 واما الولد فثبت نسبه منه وحكمه بنوته له واما الجرم فالواجب في مثل

طلب  
زوج الصالح  
ورده او متوفى  
لا يزوجها  
اولا تزوا

الولاية